توصيات حلقة نقاش التنازع القضائي في الاعتداء الإلكتروني

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد و على آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد عقد مركز دراسات الجرائم المعلوماتية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالتعاون مع الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء) حلقة نقاش بعنوان: "التنازع القضائي في الاعتداء الإلكتروني" وذلك في مبنى المؤتمرات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يوم الإثنين 21/ جمادى الآخرة / 1435هـ الموافق 21/نوفمبر /2014م ، بحضور نخبة من الأكاديميين والقضاة والمحامين، ومشاركة نخبة متميزة من المتحدثين ، وقد قدم المشاركون في حلقة النقاش الشكر والتقدير لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على تبنيها عقد هذه الحلقة المهمة ، وخلصت الحلقة في ختامها للتوصيات التالية:

1-التوصية بإعادة النظر في تعريف الجريمة الإلكترونية الوارد في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية بما لا يؤدي إلى التنازع القضائي وتداخل الاختصاصات بين جهات النظر في الاعتداءات الإلكترونية، وبما يرشد الجرائم المشمولة في التعريف.

2- التوصية بدعم و توجيه وتأهيل جهات الضبط والتحقيق في الاعتداءات الإلكترونية بما يسهم في الوصول إلى الجريمة الإلكترونية وتوصيفها وصفا صحيحاً، وصولاً إلى الدعوى العامة المتقنة.

3- التوصية ببيان اختصاصات المحكمة الجزائية ولجنة مخالفات النشر الإلكتروني في وزارة الإعلام بما لا يؤدي إلى التنازع القضائي وتداخل الاختصاصات بين جهات النظر.

4- التوصية بزيادة التوعية بخطورة جرائم الاعتداء الإلكتروني وعدم التهوين من شأنها.

5- التوصية بإعادة صياغة ما ورد في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية في المواد/ 3،4،5،6،7،9،10 منه من جرائم متماثلة مع ما ورد في نظام المطبوعات و النشر في المادة / ٩ المعدلة منه من جرائم حتى لا يكون بينهما تعارض في النظر القضائي يستوجب الاختلاف في إيقاع العقوبة المقررة بحسب اختلاف الجهة القضائية ناظرة الدعوى .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين